حرس الحدود، بعد الاستماع الى رواية السكان المحليين من أبناء القرية، وأي نوع من العلاج قدّم الى الجرحى، وما اذا تمّ إجلاؤهم فور إصابتهم أم لا؟ ووعد بأن يعلن الحقيقة، ويطلع عليها سكان القرية، حال الانتهاء من التحقيق.

وطبقاً لمتسناع، فقد أرسلت مجموعة من حرس الحدود الى نحالين قبل الفجر لاعتقال مطلوبين، وجمع معلومات، والبحث عن أسلحة (**جيروزاليم بوست**، ١٤/٤/١٩٨٩). لكن قرويين من نحالين اكدوا ان قوة حرس الحدود لم تقم بتفتيش أي بيت في القرية، ولم تعتقل سوى عدد محدود، ممّا ينفي ما جاء على لسان متسناع (**المصدر نفسه**، ٢١/٤/١٩٨٩).

استجوبت لجنة التحقيق، التي تمّ تشكيلها، أفراداً من حرس الحدود والقوات الاسرائيلية، وسكان قرية نحالين، وسائقي سيارات الأسعاف العربية. ودلّت المعطيات الأولى على أن جنوداً من الوحدة الخاصة في حرس الحدود هم الذين نفذوا الجريمة. وأدعى عدد من هؤلاء، ممن تمّ استجوابهم، بأنهم لم يطلقوا النار الاّ بعد أن نفدت ذخيرتهم من العيارات المطاطية والبلاستيكية والقنابل المسيلة للدموع، ووجدوا أنفسهم معرّضين لخطر الموت. وذكروا، أيضاً، ان حواجز من الحجارة الكبيرة وضعت عند مدخل القرية، ممّا أجبرهم على ترك سياراتهم الجيب وسائقيها هناك، ودخول القرية سيراً على الأقدام، حيث حوصروا من جانب مئات من السكان الغاضبين («فلسطين الثورة»، **مصدر سبق ذكره**). وذكر قروي، رفض ذكر أسمه، انه شاهد مشاجرة بين عدد من الجنود وحرس الحدود قبل اطلاق النار على معظم الضحايا. وسمع ضجة بين الطرفين تحوّلت الى عراك بالأيدي. وطلب أحد الجنود من زملائه مغادرة المنطقة، فردّ عليه آخر من حرس الحدود بأن هذا ليس شأنك و «ان واجبنا يقتضي بأن نبقى هنا» (**جيروزاليم بوست**، ١٤/٤/١٩٨٩).

بين التحقيق والحماية

تراوحت ردود الفعل على المذبحة بين الاستنكار الشديد والسخرية من التحقيقات التي يتولاّها الجيش الاسرائيلي؛ فأصدر الحزب الشيوعي الفلسطيني بياناً اكد فيه «ان مذبحة حرس الحدود، في نحالين، لن ترعبنا». وطالب بيان وقّعته نقابات العمّال والجامعات واتحاد المدرّسين في الجامعات بتمركز قوات دولية في المناطق المحتلة لحماية الفلسطينيين وممتلكاتهم. وبعث رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، احتجاجاً الى وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين؛ وأصدرت البلدية بياناً جاء فيه: «ان رجال حرس الحدود فتحوا النار [على المواطنين] بدون تمييز، وتسببوا في مذبحة وعنف يتنافيان وحقوق الانسان ومعاهدة جنيف وقواعد القانون الدولي» (جويل غرينبرغ، «الجيش وحرس الحدود بدآ تحقيقاً في القتل...»، **المصدر نفسه**، ١٦/٤/١٩٨٩).

من الجانب الاسرائيلي، دعا عضو الكنيست، دادي تسوكر (مبام)، الى تشكيل لجنة تحقيق من خارج الجيش، «لأنه من المستحيل أن يحقق الجيش مع نفسه». وعلّق عضو الكنيست، يوسي ساريد (راتس): «يبدو أن حرس الحدود بدأ يستخدم ذريعة إنزال العلم الفلسطيني، وشطب الشعارات، لشطب أرواح الناس». من جهة أخرى، قدمت اللجنة الدولية الخاصة بالصليب الأحمر الدولي استنكاراً شديد اللهجة الى اسرائيل، لقتلها عرباً في قرية نحالين من طريق اطلاق النار بلا تمييز وعدم السيطرة على الجنود («فلسطين الثورة»، **مصدر سبق ذكره**). كما طلبت منظمة العفو الدولية، في لندن، فتح تحقيق قضائي مستقل، بصورة عاجلة. وجاء في بيان لمنظمة الدفاع عن حقوق الانسان شعور المنظمة بالقلق الشديد بعد ملاحظتها تسامح السلطات الاسرائيلية وتشجيعها جنودها وحرس الحدود على الاستخدام المفرط للقوة، مع علمها بأن ذلك يؤدي الى قتل، أو جرح، فلسطينيين؛ وما جرى في نحالين وغيرها هو مثال على هذا الاستخدام. واضافت، ان القوات الاسرائيلية اطلقت النار عشوائياً على الفلاحين، خلال غارة شنّتها على نحالين فجر الخميس، ١٣/٤/١٩٨٩؛ وانها قتلت، منذ بداية الانتفاضة، اكثر من ٤٠٠ فلسطيني في حوادث تميزت باطلاق النار وممارسة الضرب واستخدام غازات مسيلة للدموع. وأوضحت المنظمة أن تقارير تلقّتها لا تؤيد مبررات السلطات الاسرائيلية لعمليات القتل التي تزعم انها